

الدورة الثالثة والأربعون للمؤتمر

مقدمة للبند 20 من جدول الأعمال: الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025

تشمل الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022-2025 فترة أربع سنوات وتتيح إطارًا برامجيًا للنتائج والرصد لدعم عملية تحقيق الأهداف من جانب الأعضاء والمجتمع الدولي. ويقدم برنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025 لمحة متكاملة عن مجمل الاحتياجات من الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين، بما يشمل مصدرين منفصلين للتمويل هما الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية.¹

وتنبثق الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية عن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 الذي أقره المؤتمر في عام 2021 بما يساند خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياتة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

ويشجع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 النهج المبتكرة والتطلعية المدركة للمخاطر والقبالة للتكيف والتي تستجيب للأحداث غير المنظورة، ومجالات الأولوية البرمجية العشرين المتجددة في أهداف التنمية المستدامة، ويستفيد من وفرة الخبرات الفنية المتعددة التخصصات لدى المنظمة من أجل مواجهة التحديات القائمة والناشئة.

وبعدما تعافى الاقتصاد العالمي جزئيًا في عام 2021، عاد ليتباطأ من جديد في عام 2022 بفعل سلسلة من الأزمات المتداخلة من بينها استمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19 والنزاعات والحرب في أوكرانيا والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والتضخم الإجمالي وتشديد الظروف المالية في معظم الأقاليم. وتشير آخر التقديرات إلى أن كلاً من عدد الأشخاص المتضررين بفعل الجوع المزمن ومعدل انتشار النقص التغذوي آخذان بالارتفاع.

وفي ظل استمرار الأزمات المعقدة والمتداخلة التي لا تزال تهيمن على الأمن الغذائي في العالم، خاصة في البلدان الأفقر وفي أوساط السكان الأكثر عرضة للمخاطر، تكمن النظم الزراعية والغذائية في صلب خطة عام 2030 وتتيح فرصاً رئيسية تساعدنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تحقق الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022-2025 من خلال مجالات الأولوية البرمجية والأفضليات الأربع النتائج الواردة في إطار النتائج المنتق منها من خلال مجالات الأولوية البرمجية التي جرى تحديدها وأيضًا - تماشيًا مع الطبيعة التحولية لخطة عام 2030 - من خلال نهج قائم على النظم تراعى فيه الأبعاد الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في آن معًا، من أجل معالجة المقايضات ذات الصلة وتحقيق التآزر الأمثل في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وبعد ستّ فترات مالية متتالية من الميزانية الإسمية الثابتة وما رافقها من تراجع في القوة الشرائية بمقدار 67.2 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 7 في المائة تقريبًا، قدّم المدير العام للفترة 2024-2025 ميزانية اعتمادات صافية تتضمن إضافات

¹ النصوص الأساسية، الجزء واو من المجلد الثاني، القرار رقم 2009/10، تنفيذ خطة العمل الفورية بخصوص إصلاح عمليات إعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج (الإجراءات من 3-1 إلى 3-11 في خطة العمل الفورية).

في الزيادات في التكاليف، بما يحافظ بالتالي على تعادل القوة الشرائية ("نمو حقيقي صفري"). وتتضمن الميزانية أيضًا ارتفاع استرداد المبالغ بمقدار 22.7 ملايين دولار أمريكي بالنسبة إلى تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة المرتبطة باتساع نطاق البرنامج من خارج الميزانية وإعادة تخصيص الأموال للمجالات ذات الأولوية المرتفعة.

وتُعرض كل من الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025 على المؤتمر لاستعراضهما والموافقة عليهما، بما يشمل مستوى الميزانية عند 1 021.7 ملايين دولار أمريكي بسعر الصرف المعتمد في الميزانية 1 يورو = 1.12 دولارًا أمريكيًا.

السيدة *Beth Crawford*، مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية